الفصـل الثامـــن

نقـد المـادة العلميـــة

معنى النقـــد :

من يتأمل فى ما تطور إليه المعنى الدلالى لكلمة " نقد " قد يدهش لما صارت إليه ، قياسا إلى أصولها الأولى ، إذ تشير كلمة " النقد " فى أصلها إلى أنها تعنى " النقر " ، ثم " الخدش " و " الشق " ، وربما أخذ المعنى الأول من أصل مادى حسى ، هو نقر الطائر الأرض (١) ، أو الفخ بمنقاره ، ثم انتقلت هذه اللفظة إلى الإنسان والحيوان ، بمعنى يقرب من المعنى السابق ، أى الخدش والشق ، وفى ذلك قال الزمخشرى أنك إذا قلت : نقدته الحية ، فهذا يعنى قولك أنها لدغته ، واللدغ خدش وشق للجلد (٢) .

وإذا كان معنى الكلمة فى طوره الأول كان ذا دلالة مادية حسية ، إلا أنه اتخذ بعد ذلك دلالة نفسية ، فيتطور الخدش الحسى إلى خدش نفسى ويصبح معناها " العيب " ، فإذا قيل أن فلانا نقد آخر ، فإن هذا يعنى أنه عابه . ويستمر التطور الدلالى ليصبح المعنى منصرفا إلى عملية شق من نوع آخر ، وهو فصل ما هو جميل عما هو قبيح ، واستخدم فى هذه الحالة للتمييز بين الأغنام الجيدة من الرديئة (٣) .

وعندما ظهرت العملة المعدنية وحلت محل الماشية فى البيع والشراء أصبحت عملية تمييز العملة الجيدة من الرديئة تسمى نقدا (٤) ، وبهذا يدخل المعنى الدلالى للكلمة إلى دائرة المعنى العقلى ، لتستخدم على وجه العموم لتميز الجيد من الردىء أو الصحيح من الزائف فى الأفكار والأعمال .

فى ضرورة النقد :

إن شاهد العيان الذى يكتب لنا ما رأى بعينه أو شارك فيه بنفسه ، يمدنا بمعلومات مباشرة ، ولهذا نجد فيها كثيرا من التفاصيل الدقيقة ، وقد نجد فيها تصويرا لروح العصر ، ولكن ذلك لا يعنى أن نأخذ كتاباته قضية مسلمة ، لأنه لا يستطيع دائما أن يحيط بمختلف جوانب الحدث ، وهو قد لا يستطيع أيضا أن يخلص نفسه من آفة التحيز والميل مع الهوى أو عوامل الخوف من أصحاب السلطان ، وعوامل الرغبة فى المنفعة الذاتية .

من هنا كان تأكيدنا - مرات عدة - على أننا نستمد معلوماتنا عن الأحداث أساسا عن طريق غير مباشر بدراسة الآثار والمخلفات ، وهذه نقطة البدء عند المؤرخ ، وبعدها يمضى فى طريق شائك وطويل ومعقد حتى يصل إلى الحقيقة التاريخية (٥) . وأولى مراحل هذا الطريق هى دراسة الأصول وتعمقها وتحليلها ، وتلك العملية الصعبة هى التى نعبر عنها بعبارة " نقد الأصول " .

ومما هو جدير بالذكر أن علماء المسلمين قد عرفوا شيئا مشابها للنقد التاريخى ، وكان السبيل إلى ذلك عنايتهم بتصحيح المعرفة النقلية ، وتوثيقها ، هذه المعرفة التى أسهمت فى بناء العلم الإسلامى وتكوينه ، سواء ما اتصل بالدين أم التاريخ أم الأدب (٦) . وتصحيح هذه المعرفة وتوثيقها لا يعنى تنقيتها مما علق بها من أوشاب وأغلاط فحسب ، وإنما تمييز صحيحها من زائفها كذلك . وليس من سبيل لهذا كله سوى النقد ، فنقد المعرفة النقلية لا يهدف إلا إلى تصحيحها وتوثيقها . وقد لاحظ بعض المؤرخين المعاصرين تشابه هذا المنهج ومنهج النقد التاريخى (٧) .

ومن الأصول العامة التى قام عليها منهج النقد عند علماء المسلمين ، التثبت والتحرى ، والذى يقوى هذا الأصل ، ما جاء فى القرآن الكريم : " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " (٨) . وقد لاحظ " عثمان موافى " (٩) التشابه الغريب بين هذا الأصل وما نص عليه " جون ديوى " بقوله : " مهما نقوله عن المنهج العلمى ...فهو على كل حال معنى بالتثبت " (١٠) .

ولو نظرنا فى الوثائق لوجدناها على نوعين : النوع الأول هو الآثار أو الأشياء المصنوعة ، والنوع الثانى هو الآثار الكتابية التى قد تكون وصفا لحادث تاريخى ، أو قد تكون رواية عيانية لهذا الحادث ، أو قد تكون مجرد جمع روايات عيانية وغير عيانية لهذا الحادث التاريخى . أما النوع الأول فيسير ، لا يؤدى إلى كثيرا إلى الأخطاء اللهم إلا من حيث بيان صحة نسبته التاريخية ، وذلك لأنه أثر مادى ، وكل أثر مادى يتكافأ مع مؤثر حقيقى فعلى ، فمن اليسير إذن وفقا لحالة الأثر أن نكشف عن حالة المؤثر ، فالآثار كالأهرام مثلا ، والمدارس ، والمعابد ، والأبنية ، كل هذه الآثار من اليسير أن نحدد ما لها من صلة بمنشئيها ، لأننا هنا بإزاء أشياء مادية تقريبا ، ومن اليسير فى مثل هذه الأحوال أن نحدد الصلة الوثيقة بين الأمر المادى والمؤثر الفاعل (١١) .

أما فى حالة النوع الثانى من الوثائق ، فالأمر عسير كل العسر لأنه عبارة عن الآثار المتخلفة فى نفسية الإنسان عن حادث من الأحداث ، والإنسان بطبعه حر متغير كثير التأثر يخضع لعوامل عدة ويتأثر بها بطرق مختلفة وعلى أنحاء متعددة ، فضلا عن أن لديه دواعى عدة للتحريف أو التزييف أو الوقوع فى الخطأ أو مجرد الوهم . ومن هنا فإننا سنكون هنا بإزاء محاولة شاقة لاستكناه العوامل النفسية التى أثرت فيمن كتب هذه المخلفات الخطية لكى نتبين الدوافع التى دفعته وصحة هذه الدوافع ، ومقدار الصدق فى نقل الحادث ، إلى آخر هذه المسائل المتعلقة بامتحان صحة الروايات (١٢) .

وحتى نتصور ضرورة النقد فى ما ينتقل إلينا من وثائق ، لنتصور حالة مخطوط ، مات صاحبه قبل أن يشرع فى عملية طباعته (١٣) ، وليس هذا تصورا مغرقا فى الخيال ، فهو احتمال قائم ، بل وحدث ، ويحدث أحيانا . أستاذ فى التربية ، مثلا ، أخذ يكتب مذكراته وشهادته على ما شهده التعليم فى حياته من تطورات ، وخاصة إذا كان من المشاركين فى صناعة وتسيير بعض جوانب هذه التطورات . فى مثل هذه الحالة ، فالغالب أن الأستاذ لا يكون متعجلا فى الطباعة والنشر ، فالأحداث مستمرة ، والوقائع متصلة . وفضلا عن ذلك ، فهناك كذلك حسابات تتعلق باحتمال أن تغضب بعض الوقائع المروية أو التفسيرات هذا الزميل أو ذاك ، أو بعض من يكونون فى السلطة .

ثم يحدث – مثلا – أن ينتقل الأستاذ إلى رحمة الله ٠ لو أن المذكرات قد طبعت في حياته ، فهو بنفسه يراجع التجارب ويصحح الأخطاء ، فما العمل في حالتنا هذه حتى نطبع المذكرات ؟ لابد أولا من أن ننسخ الأصل أولا ، ثم نشرع في الطباعة وفقا لهذه النسخة ، ولابد بطبيعة الحال أن تراجع هذه النسخة الثانية التي هي تجارب الطباعة " البروفة " بواسطة شخص غير المؤلف طبعا ما دام قد توفي ٠ والمراجعة هنا تكون على النسخة الأولى ، والأفضل أن تراجع على الأصل ٠ وضمانات الدقة في هذه الحالة يمكن أن تكون أقل منها في الحالة الأولى (١٤) ، لأن هناك وسيطا بين الأصل والصورة النهائية (هو النسخة المخطوطة عن الأصول) ٠ وفي أحيان غير قليلة ، قد تصعب قراءة الأصل ، لرداءة الخط أو كثرة الشطب ، والإحالة لهذا الجزء أوذاك إلى مكان آخر بواسطة أسهم ، أو إضافة جمل أو سطر أو فقرات بين السطور والفقرات !

وهكذا يمكن تصور الوضع بالنسبة لكثير من الوثائق ، فهي – غالبا – نسخ من الأصل ، لأن الكثير من الأصول قد فقد ، فهل هناك ضمانات كافية لصحة النسخ والبرء من التحريف ، حذفا أو إضافة أو خطأ نسخ ؟ إنني كمؤلف ، على الرغم من مراجعتي أكثر من مرة لتجارب " بروفات " الكتاب أثناء الطباعة ، أجدها ، بعد الطباعة ، لا تخلو أبدا من أخطاء ، فما بالنا بالعديد من النسخ التي نقلت عن أصول بغير مراجعة أصحابها ؟! وهكذا لابد من إخضاع ما يصل إلى أيدينا من وثائق لمحكات متعددة سعيا وراء التأكد من صحتها ٠

ولابد للباحث في التأريخ التربوى أن يعلم أن أحدا لا يملك مخطوطات خاصة بآراء عظماء الفكر التربوى القدماء ، مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم ، التي كتبوها بأيديهم يتناولون فيها أفكارهم وآراءهم في المسائل التربوية ، ولا نملك كذلك نسخا يكون أصحابها قد نسخوها مباشرة من الأصول ، مما يجعلنا نرجح أن ما بين أيدينا نسخ نقلت عن نسخ ، وهذه نقلت كذلك عن نسخ أخرى ٠٠ وهكذا ، طوال عهود عدة ، مما يرفع من درجة الشك لدينا ، ومهمة النقد هي إخراج نص أقرب ما يكون إلى الأصل (١٥) ٠

وفى كل حالة على حدة إما أن يكون النص الأصلى قد نقل إلينا أو لم ينقل . ولهذا تكون مهمتنا الأولى هى أن نحدد ما " ينبغى " أو " ما يمكن " أن ينظر إليه على أنه نقل إلينا ، أى أن نقوم بالتصفح . ومهمتنا الثانية أن نفحص هذا النقل وأن نكتشف ما إذا كان يمكن اعتبار المنقول مطابقا للأصل ، فإن تبين أنه لا يقدم لنا الأصل ، فيجب علينا أن نحاول استعادة الأصل بالتخمين ، أو على الأقل أن نعزل الموضع السقيم .

وعندما يصل أصل إلى يد الباحث يجد لزاما عليه أن يتثبت من كافة ما يكون قد جرى عليه من أحداث : فهل هو بنفس حالته التى كان عليها يوم أن دون ؟ ألم يحدث تآكل لبعض أجزائه ؟ ألم تطمس بعض سطوره ؟ ألم تضف إليه فقرات جديدة بفعل عوامل مقصودة أو غير مقصودة ؟ إن الاهتمام بالوصول إلى إجابات عن مثل هذه التساؤلات يساعدنا إلى حد كبير على ترميم النص وإعادته إلى حالته الأولى ، مما ييسر عملية النقد .

وهناك من يساوى بين قيمة " الشاهد " فى التاريخ وقيمة " الملاحظ " فى العلوم التجريبية ، لكن هذه التسوية يجب أن تؤخذ بقدر من التحفظ ، بسبب ما بين الإثنين من فروق مهمة ، فالشهادة التاريخية تختلف اختلافا بارزا عن الملاحظة العلمية ، ذلك أن ما ينبغى الاعتراف به أن " الملاحظ " دائما يعمل اعتمادا على قواعد محددة ، وإجراءات ثابتة ، ويستخدم لغة تتسم بالدقة والإحكام . وكثير من هذا ، لا نجده بالنسبة " للشاهد " ، إنه قد لاحظ بغير منهج ، وغالبا ما يكون قد كتب دون مراعاة الدقة والإحكام ، ونحن لا نعلم عادة إلى أى حد اتخذ الاحتياطات اللازمة أم لا ؟

ومثل هذا يزيد من أهمية الاحتياطات التى يجب اتخاذها حتى يمكن استخدام هذه الوثائق التى تكون بين أيدينا ، والتى تشكل المادة الأساسية ، والوحيدة للتأريخ . ومن المهم أن نستبعد ما هو غير ذى قيمة من الوثائق ، وفرز ما هو صحيح المشاهدة فى الوثائق الأخرى (١٦) ، خاصة وأن الكثرة الغالبة من الناس ، بحكم الفطرة العقلية ، لا تدقق فى الاحتياط فى هذه المواد ، التى لابد فيها من الدقة المتناهية ، بل ويجنح هؤلاء إلى العمل على نحو مختلط مشوش . وعلى الرغم من أنك قد لا تجد أحدا إلا ويقر بأهمية النقد ، لكنك لو دققت التأمل فى السلوك الفعلى ، فسوف تجد أن هذا النقد

مفتقد فى الواقع العلمى ، فالحق أن قرونا طويلة قد مرت ، شهدنا فيها حضارات زاهرة ، قبل أن تظهر البذور الأساسية للمهمة النقدية لدى كثير من شعوب العالم . ويعمم لانجلوا وسينوبوس الحكم فيقولان أن الشرقيين القدماء والعصور الوسطى الأوربية لم تكن لديهم فكرة واضحة عن النقد (١٧) .

وهذا التعميم غير صحيح ، فلدينا من الشواهد ما يرجح احتمال معرفة بعض علماء العرب والمسلمين بالبذور الأولى للنقد العلمى ، وعلى سبيل المثال ، فإن جالينوس ، طبيب الإغريق المعروف ، كان موضع أستاذية وتقدير لكثير من علماء المسلمين وغيرهم ، لكن مكانته لم تمنع عالما مثل " موفق الدين البغدادى " - المتوفى عام ٦٢٩ هجرية / ١٢٣١ م - من أن يعمل أداة النقد فى بعض آرائه بحيث يرفض ما كذبته تجاربه ومشاهداته العيانية ، وذلك مثلما نرى فى كتابه (الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر) . وعنوان الكتاب نفسه يستوقفنا تركيزه ونهجه على " الأمور المشاهدة " ، وكذلك " الحوادث المعاينة " . إنه ليس كتاب تأملات عقليةم، ولا سبحات فكرية ، وإنما وصف وتقرير لأمور واقعة لاستنباط دلالاتها ، ومن ثم فإنها إذا جاءت مخالفة لما يقول أعظم العلماء طرح الرأى النظرى لتبقى الحقيقة الواقعة (١٨) .

ويذكر الجاحظ رواية تدل على رفضه لما يسوقه بعض الأقوام من أمور غير مألوفة عن الحيوان لا يقبلها العقل ، ولا يقرها المنطق ، فيقول : " وقد رأينا أقواما يدعون فى كتبهم الغرائب الكثيرة ، والأمور البديعة ، ويخاطرون من أجل ذلك بمروءاتهم ، ويعرضون أقدارهم ويسلطون السفهاء على أعراضهم ، ويجترون سوء الظن إلى أخبارهم ، ويحكمون حساد النعم فى كتبهم ، ويمكنون لهم من مقالتهم ، وبعضهم يتكل على حسن الظن بهم ، أو على التسليم لهم ، والتقليد لدعواهم ، وأحسنهم حالا من يجب أن يتفضل عليه مبسط العذر له ، ويتكلف الاحتجاج عنه ، ولا يبالى أن يمن بذلك على عقبه ، أو من دان بدينه أو اقتبس ذلك من قبل كتبه " (١٩).

ولا ينبغى أن نحمل العصور القديمة والوسطى ذنبا ، فالعقل البشرى لم يكن ليستطيع أن يقف موقفا نقديا إلا بعد عهود طويلة من اكتساب معارف متزايدة ،

والوصول إلى أدوات تحصيل أكثر دقة وضبطا ، ودقة فى الملاحظة ، ونضجا فى الحكم • بل إننا نجد حتى الآن أناسا مستنيرين يهملون ، وهم يستخدمون الوثائق لكتابة التاريخ ، اتخاذ الاحتياطات حتى الأولية منها ويسلمون من غير وعى بمبادىء زائفة ، ذلك أن النقد مضاد للمسلك المعتاد للعقل ، فالميل الطبيعى للإنسان هو إلى تصديق التوكيدات وترديدها دون تمييزها حتى من ملاحظته الخاصة • ونحن فى حياتنا اليومية ، نلاحظ أننا كثيرا ما نسلم دون اكتراث ولا تحقق من أى نوع كان بالشائعات والمعلومات المجهولة المصدر الخالية من الضمان ، وكل أنواع الوثائق الرديئة الضئيلة القيمة • ولابد أن يكون لدى المرء أسباب خاصة تحمله على تحمل مشقة التوقف لفحص مصدر وثيقة تتعلق بتاريخ الأمس وقيمتها (٢٠) •

وإذا كان من المعروف فى المنطق أنه لم يكن يقين قبل أن يسبقه شك ، فكذلك عرفت الدراسات التاريخية عبارة مرادفة على وجه التقريب تذهب إلى أن الشك هو بداية الحكمة فى هذه الدراسات • إن هذا يفرض على الباحث الافتراض مقدما بأن المعلومات التى يجمعها تحتاج إلى نقد وإثبات صحة • وتزداد الحاجة إلى نقد المادة التاريخية كلما بعد الزمن بين واقعة معينة ووقت تسجيلها ، فوثيقة عن التعليم فى مصر القديمة تحتاج إلى نقد أكثر من وثيقة فى تاريخ التعليم الحديث ، وإن كان هذا لا ينبغى أن يؤخذ على إطلاقه ، فوسائل التزييف وطمس المعالم ، يمكن أن تقع فى عصرنا الحاضر كذلك • وتزداد الحاجة أكثر للنقد كلما رأى الباحث احتمالا للتمييز فى المادة المسجلة وعلى الأخص فى المصادر المكتوبة •

ويلزم للباحث فى عملية النقد هذه معارف ومهارات واتجاهات معينة حتى يصل إلى حكم تاريخى سليم أو مجموعة من البيانات والوقائع المحققة التى يمكن قبولها باعتبارها جديرة بالثقة إلى درجة يمكن استخدامها فى البحوث التاريخية على أنها سند أو دليل تاريخى محقق • ومن أمثلة هذه المعارف والمهارات معرفة اللغات القديمة واللغات الأجنبية ، ومعرفة تاريخية وثقافية واجتماعية ، على درجة عالية من حيث الاتساع والعمق ، فضلا عن دقة الملاحظة ، ومهارة الربط بين المتشابهات ، والتمييز بين ما هو صحيح وما هو زائف ، والقدرة على قراءة ما بين السطور ، ودرجة كافية

من الذكاء الذى يمكن قارىء الوثيقة من تقدير حاجتها إلى الفحص ، ودرجة ومستوى هذا الفحص .

وللنقـــــد نوعـــــان ، همـا :

أولهمـا ، النقد الظـاهرى أو الخـارجى ، والهدف منـه أن نتوصل إلـى التـأكد مـن أصالة المصدر ، ودرجة ومستوى هذه الأصالة . وكى نصل إلى ذلك ، فمن الواجب أن نتأكد من صحة الأصل التاريخى ، ومعرفة نـوع الـورق المدون عليـه الأصل وأسلوب الخط الذى كتب به ، وكذلك معرفة المؤلف ، ومكان التدوين وزمانه .

ثانيهما ، النقد الباطنى أو الداخلـى ، وهدفـه الوصـول إلـى معرفـة حقيقـة شـخصية المؤلف بدراسة حالته النفسـية والعقليـة أثنـاء قيامـه بالكتابـة ، ومحاولـة الكشـف عـن أهدافـه مـن الكتابـة ، وهـل كـان واثقـا مـن صـدق مـا كتـب ؟ وهـل كـانت لديـه الأدلـة والبراهين الكافية التى تجعله واثقا من هذا الصدق؟
ونظرا لأهمية هذين الوجهين للنقد التـاريخى ، لـزم أن نتوقـف وقفـة قـد تطـول بعـض الشىء حتى نتبين قواعد كل منهما .

النقـــــد الخارجى (الظاهرى) :

إنه على الرغم من الإقرار بأن " الشفافية " التـى أصبحت تمـيز العصـر الحـالى قـد جعلت من العسير القيام بعملية تزييف للأصول والوثائق مثلما كان الأمر فى المـاضى ، إلا أن " الطبيعة البشرية " ما زالت هى نفس الطبيعة ، تلك الطبيعـة التـى تحمـل العديـد من الأهواء والمطامع ، والولع بالسلطة ، وحب الشهرة ، وسـرعة الكسـب ، ممـا يظـل دوافع محتملة ، لا تزال قائمة لوقوع التحريف والتزييف والانتحال .

فحب الثروة المادية أحيانا ما يدفع البعض إلى التفنن فى تقليد بعض الآثار ، سـعيا وراء الحصول على مبالغ ضخمة من المال ، ويصل التزييف إلى درجة من الدقة بحيث تنطلى الحيلة على البعض فيظنونها أصليـة ، ممـا حتـم عمليـة الفحـص العلمـى الدقيـق

لمثل هذه الآثار . والتزييف لا يقتصر فقط على الآثار المادية المجسمة ، فهو ممكن ، ويحدث بالفعل – أحيانا – فى وثائق مكتوبة ، ربما لنفس الدافع ، وربما لدوافع أخرى ، وهناك عديد من الأمثلة التى تحفل بها بعض كتب منهج البحث التاريخى ، إشارة إلى هذا (٢١) . ومن المحتمل أن يكون المجال التربوى أقل من غيره احتمالا للتعرض لتزييف الوثائق ، مقارنة بالأمور السياسية والثقافية والدينية ، نظرا للتعلق كثير من هذه الأمور للمصالح الخاصة بسياسات ومكانات الدول وعلاقاتها . ونحن إذ نقول أن هذا " من المحتمل " ، فإنما لنؤكد أننا لا نستطيع أن ننفى عكسه ، أى وقوع تزييف فعلى ، وأشهر عناصر مثل هذا التزييف " الشهادات " العلمية من أجل إكساب هذه الشخصية أو تلك مكانة وأهمية فى عمليات التأريخ .

ومن الأمثلة التى يمكن سوقها على الكتابات المزيفة ، مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت فى إيطاليا بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، باعتبار أنها كتبت عن جزيرة سردينيا فى الفترة بين القرنين الثامن والخامس عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة فى الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولا وجود كتابات من هذا النوع فى سردينيا فى ذلك العهد . وبعد نشر الكتاب وضعت أصوله الخطية فى مكتبة (كالياري) فى سردينيا وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات فعرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم فى برلين لدراستها وفحص بعض العلماء الخطوط التى كتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها فى أثناء تلك القرون ، فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة (٢٢) .

إن هذا يشير لنا على مدى ما يمكن أن يواجهه الباحث التاريخى من صعاب ومشكلات . لكن هذه الصعاب والمشكلات تكون أخف إذا كانت الوثيقة هى النسخة الأصلية التى وضعها المؤلف بنفسه ، إذ معنى هذا أن طريق البحث قد اختزل منه جزء كبير ، ونبادر إلى اعتماد نص هذه النسخة ، خصوصا إذا كانت سليمة لم تتعرض لأى فساد أو تحريف . ولكن هذه الحالة نادرة ، نظرا لما سبق أن أشرنا إليه من غلبة احتمالات تعرض كثير من الوثائق للضياع أو التمزق أو التشتت . والمرجح فى معظم

الحالات أن تكون الوثيقة نسخة حفظت لنا أو نسخ منقولة عن النص الأصلى ، إما رأسا أو عن طريق وسيط آخر . فى مثل هذه الحالة نجد أنفسنا على بداية طريق طويل شاق وعر ، إذ يصبح من الأهمية بمكان أن نقوم بترتيب هذه النسخ حسب علاقتها بعضها ببعض ، وتبين حلقاتها الضائعة ، ومحاولة استخراج النص الأصلى منها أو الأصول إلى أقرب صورة ممكنة لذلك النص .

ومثل هذا العمل النقدى يتطلب ، بالإضافة إلى ما سبق أن نوهنا به ، معارف متنوعة بالخط والورق والحبر وسواها ويعتمد أدلة من الوثائق ذاتها ومن خارجها ، من أجل هذا الهدف الرئيسى ، وهو استخراج أصح نص ممكن (أى أقرب ما يكون إلى الأصل) ، وبعد ذلك ينشر هذا النص حتى يصبح مرجعا ثابتا موثوقا به يمكن للباحثين أن يعتمدوا عليه ويوفروا جهدهم فى التحقيق لصرفها فى عمليات أخرى تتصل بالتحليل والتفسير والتعليق . لكن هذا لا يمنع من أن يكتشف باحث آخر فيما بعد نصا أقدم ، فيخضع لنفس عمليات التأكد والتثبت ، وبالتالى يعاد النظر فيما كان يكون قد تم من عمليات تحليل وتفسير وتعليق (٢٣) .

وعندما نجد بين أيدينا نسخة منسوبة لمفكر مثل الغزالى - مثلا - لكنها لا تكون بخط يده هو ، بل بخط غيره ، وتكون فى نفس الوقت نسخة وحيدة ، فلربما تكون مليئة بالأخطاء . وهذه الأخطاء قد تكون أخطاء فى الحكم أو أخطاء عرضية . ويقصد بأخطاء الحكم ، تلك النوعية من الأخطاء المتعلقة بالجهل من جانب القائم بالنسخ أو بمحاولة إصلاح النص حسب فهمه الضيق ، فيسىء إلى النص من حيث لا يدرى ، وعلى الرغم من حسن نيته . وهذا النوع من الأخطاء ، والذى يرجع إلى جهل الناسخ وسوء فهمه للأصل ، يصادفها المحققون كثيرا فى المخطوطات العربية بصفة خاصة (٢٤) .

أما الأخطاء العرضية فاحتمالات حدوثها تتأتى من نسيان الناسخ بعض الألفاظ أو تشتت انتباهه أثناء النسخ ، أو أثناء الإملاء ، أو من مجرد الأخطاء التى يرتكبها خطيا واصطلح على تسميتها " بالأخطاء القلمية " ، فمثل هذه الأخطاء المتعلقة بالتحريف فى النص يمكن إصلاحها بوجه عام عن طريق استقصاء الأخطاء التى يقع فيها المرء عادة

أثناء النسخ مثل تكرار بعض الكلمات أو بعض المقاطع ، أو ذكر مقطع من المقاطع المتكررة دون المقاطع الأخرى ، والأخطاء فى علامات الترقيم ٠٠ الخ ٠

ولعل مما يدخل فى تفسير كثرة الأخطاء الكتابية فى المخطوطات العربية بصفة خاصة أن الكتابة العربية نفسها قد تطورت كثيرا ، إذ من المعروف أنها فى البدء لم تكن تعرف التنقيط ، ولا الإعجام ، كذلك فإن التشكيل لم يكن قد عرف بعد ، ويمكن ملاحظة هذا فيما هو معروف من اختلاف القراء بين المصاحف المختلفة حيث كتب هذا المصحف بخط وذاك كتبه بخط آخر ، والثالث كتبه بخط ثالث ٠٠ وهكذا ، وكل الخطوط كانت توجد فى اللغة العربية ، كما يظهر فى النصوص التى اختلف عليها أكبر اختلاف ، سواء النصوص الأدبية أو نصوص الحديث بأنواعها ٠

وسعيا نحو إصلاح حقيقى مضبوط للنص ، أوجب المتخصصون على من يأخذ على عاتقه مثل هذه المهمة المعرفة الدقيقة باللغة التى كتب بها النص ، لا معرفة إلمام وإنما معرفة خبير متخصص ٠ كذلك أوجبوا العلم المحيط الدقيق بالخطوط التى كتبت بها النصوص التى يشتغل فيها ، بل وبكل الخطوط التى قد تكون شهدتها اللغة طوال عصور مختلفة ، إذا كان يتناول فترة تاريخية طويلة ٠ وفضلا عن هذا وذاك ، من المهم للغاية أن يكون المحقق على دراية كافية بجملة الأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من اللغات مما يرد عادة لدى الناسخ فى أحوال كثيرة تبلغ درجة أن تكون هذه الأخطاء أخطاء عامة (٢٥) ٠

وهناك أصول تحمل إسم صاحبها وزمان تدوينها ومكانه ، كما هو مفروض ، ومع ذلك فقد نجد أصولا تغفل جانبا أو أكثر من هذه الجوانب ، على الرغم من أن بعضا من هذه الأصول قد يكون بعيدا عن التزييف ، ويحمل قدرا كبيرا من الثقة فى صحته ، ولا شك فى أن إغفال مثل هذه الجوانب يضعف من قيمتها التاريخية ، فإذا كان هناك كتاب يروى عن أحداث ومنشآت تعليمية فى مصر فى العهد العثمانى ، خاليا من اسم مؤلفه أو سنة كتابته أو مكانها ، فكيف بالله نقدر قيمته ؟ هل كان موجودا فى الفترة التى كتب عنها بحيث نعتبر شهادته " أصلية " ؟ هل هو من أبناء مصر أو عربى من بلد بحيث نعتبر شهادته " أصلية " ؟ هل هو من أبناء مصر أو عربى من بلد آخر أم

أجنبى ؟ هل هو خبير متخصص فى العمل التعليمى أم فى غيره ؟ إن معرفة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات ضرورية لتحيد القيمة التاريخية للأصل (٢٦) .

ويخطىء خطأ فاحشا من يتصور أن المصدر ما دام حاويا لمعلومات أساسية عن التعليم فى حقبة من الحقب ، فإن هذا كاف بزعم أن الذى يهمنا هو " المضمون " ، ذلك أن الذى كتب المصدر هو " الوسيط " بيننا وبين ما حدث فعلا ، ولابد أن أطمئن إلى أنه " ثقة " فيما كتب ، ولا يتأتى لنا هذا إلا إذا عرفنا شخصية الكاتب ووزنها . إن القيمة العلمية الحقيقية للأصل ترتبط كل الارتباط بصاحبه ومدى فهمه لما جرى من أحداث ووقوفه على الظروف التى واكبتها ، والمعلومات التى دونها وزير للتعليم أو مفكر تربوى كبير تختلف اختلافا كبيرا عن نفس الوقائع موضوع الحديث ، عندما تكون مروية عن طريق شخص عادى . إن الكاتب عندما يكون من الفئة الأولى فإنه يكتب فى ظل العديد من الحسابات والقيود والاعتبارات ، مع ميل واضح لتبرير ما حدث ، بينما الكاتب أو الراوى من الفئة الثانية يكون متحررا من كل هذا فينطلق فى الكتابة أو الحديث بتلقائية وعفوية تقرب النص إلى حد معقول من الوقائع التى يصورها (٢٧) .

من أجل هذا اهتم علماء المسلمين الأوائل بهذا الجانب بصفة خاصة فى رواية الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ووضعوا له القواعد والأسس والأصول والمبادىء والخطوات حتى استوى على عوده علما كاملا أصبح يعرف باسم " الجرح والتعديل " ، ويقصد " بالعدل " هنا أنه قبل قبول شهادة الراوى لابد من الاطمئنان إلى جملة شروط متعددة تتصل بأخلاقه ودينه والمعرفة بالأخلاق والأعراف والتقاليد الاجتماعية ، وحسن معاملة الناس ، والبعد عن الكذب ، ومن ثم فالعدالة بهذا المفهم الواسع دينية اجتماعية ، و" الجرح " هو عكس ذلك . وهذا الشرط لم يضعه علماء القرن الثانى للهجرة ، أصحاب علم الجرح والتعديل ، وإنما ظهرت بذوره الأولى منذ عصر الصحابة وعصر النبى أيضا عليه الصلاة والسلام (٢٨) .

لكن ، ماذا لو فشلنا فى التعرف على صاحب الأصل والحصول على أكبر قدر من المعلومات عن شخصيته ؟ هل ننحى الوثيقة جانبا ولا نعتمد عليها ؟ كلا ، فعلى الرغم من هذا فلربما تكون فريدة فى الموضوع الذى تتحدث عنه ، بحيث تسد لنا ثغرة أو

ثغرات فى التاريخ التربوى ، كل ما هناك أننا نذكر تحفظاتنا وننبه إلى عدم معرفة صاحبها بحيث يكون القارىء على بينة من الأمر ، ويتلقى المعلومات بشىء من الحذر المحسوب ، وربما تمكن آخر ، فيما بعد أن يصل إلى ما قد نكون قد فشلنا فيه .

ولا يعنى وجود اسم شخص على مصدر أنه بالفعل هو صاحبه أو صاحب بعضه ، فالشك لابد أن يكون حاضرا هنا ، بمعنى أن نعكس المقولة القضائية الشهيرة بأن المتهم برىء حتى يثبت العكس ، بمعنى أن الوثيقة تظل مشكوك فى أمرها حتى يثبت العكس !! ومن ثم يشرع الباحث فى التحرى والبحث عن نوع الورق والخط والمداد واللغة والأسلوب والمصطلحات الواردة فيه ، ثم المعلومات التى يحتويها الأصل ، كل هذا لابد أن يتم بتأن ودقة ويقظة وتنبه . لكن إذا لم تثمر هذه الجهود البحثية ، فما على الباحث إلا أن يروى ما حدث ، كما أشرنا فى الفقرة السابقة ، ويكون شعاره المعروف أن الأصل هو لفلان ، حتى يثبت العكس (٢٩).

وكثيرا ما تكون بعض الأصول والوثائق منقولة جزئيا أو كليا عن أصول ووثائق سابقة ، وهذا يفرض بذل الجهد لتتبع هذه وتلك ، حتى نصل ، بقدر المستطاع إلى الأصل الأول .ويرى بعض الخبراء أنه باستطاعتنا معرفة المؤلف وزمن حياته من خلال بعض عبارات كان يستخدمها النساخ كقولهم عن مؤلف المخطوط " رحمه الله " أو " غفر الله له " ، أو على العكس ، كأن يستخدم عبارة " أمد الله فى عمره وأمده بالقوة " ، فإن فى هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ فى زمان كان المؤلف فيه قد مات أو لا يزال حيا (٣٠) .

ولابد من مقارنة النص المنسوخ بمخطوط آخر للكاتب نفسه قد يوجد فى أماكن أخرى بخطه نفسه ، أو بخط سواه ، فكثير من المخطوطات القديمة توجد نسخ لها فى استنبول والقاهرة ولندن وباريس وغيرها . وقد يوجد لمخطوط واحد نسختان أو أكثر ، وهذا يحتاج إلى جهد لإنجاز موضوع المقارنة . أما العمل الأكثر جهدا فإنه يكون فى حال عدم وجود نسخ أخرى من المخطوط موضوع التحقيق والتمحيص (٣١) .

وهناك احتمال آخر مهم ، إذ قد يكون الأصل التاريخى من عمل أكثر من كاتب واحد نتيجة لما أدخل عليه من إضافات وتعليقات فى كثير من المواضع ، فإذا طبع الأصل بعد ذلك بما وجد عليه من إضافات وتعليقات طبع وكأنه من عمل كاتب واحد ، وهنا لابد أيضا من الاجتهاد لكشف الحقيقة ، ولعلنا نعثر على الأصل المخطوط فنميز المتن عن الإضافات والتعليقات بسهولة تامة . أما إذا لم نوفق فى العثور عليه ، ولم نجد أمامنا إلا المطبوع ، فليس هناك بد من دراسة اللغة والأسلوب لنرى هل هذه وتلك واحدة أم أن هناك اختلافا . كذلك علينا أن نتبين إن كان الأصل تسوده فكرة واحدة وروح واحدة ، أم أن هناك فجوات وتناقضات فى تسلسل الأفكار .

ولا تتوقف مسألة التحقيق عند التعرف على صاحب النص ، ولكن هناك جانب آخر يتصل بالزمن الذى كتب فيه ، فقد يكون النص صحيحا بعيدا عن التزييف ، وربما يكون صاحبه من " الثقاة " المعروفين بالصدق والبعد عن الهوى ، ومن الذين يعتمد عليهم ، لكن هذا وذاك قد لا يكون مبررا لاعتباره ذا قيمة تاريخية حقيقية تسوغ الاعتماد عليه ، لماذا ؟ هناك احتمال أن تكون المسافة الزمنية بين الكاتب وبين الزمن الذى تتحدث عنه الوثيقة طويلة ، فجل من لا يسهو ، والذاكرة الإنسانية قد تخون صاحبها فينسىأمورا مهمة أو قد تختلط عليه الوقائع والأسماء ، حتى ولو كان حسن النية متوافرا . فإذا كان هناك واحد ممن شهدوا أحداث التعليم فيما بين الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، وأخذ يكتب الآن (١٩٩٨) عن هذه الفترة ، فلابد من أخذ ما يكتب بشىء من الحيطة والحذر ، بعكس لو كان قد كتبها منذ خمسين عاما ، مثلا . ومن هنا فإن تحديد زمن كتابة النص ، يفيد للغاية فى حسن تقدير قيمته التاريخية (٣٢) .

ومن هنا أوجب المتخصصون التدقيق فى تاريخ كتابة النص ، وهل هذا التاريخ يتلاءم مع اللغة التى كتب فيه ، والمفردات التى استخدمت بين سطوره ؟ وكان لافتتاحية المراسلات وخواتمها فى بعض الفترات التاريخية عادات وألفاظ ، خاصة معروفة فى الكتابات الرسمية . ثم إن الألقاب التى كانت تطلق على الملوك والسلاطين والأمراء والوزراء والقضاة ذات مغزى تاريخى نتوخاه فى هذا المجال ، كما أن دراسة

أسماء المدن والقرى والبلدان لها فوائد تاريخية هامة فى مجال التحقيق لا سيما إذا تغيرت أسماؤها أو حتى إذا لم تتغير (٣٣) .

لكن ، ما العمل إذا لم يحدد الكاتب التاريخ الذى دون فيه ما كتبه ؟ وكيف يستطيع الباحث أن يحدد ذلك ولو على وجه التقريب ؟ يمكن للباحث فى التاريخ أن يضع حدين لبدء الأصل التاريخى ونهايته ، وبناء على دراسة محتوياته ، أى أنه يعين التاريخ الذى يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله ، والتاريخ الذى لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده . ولتحديد ذلك ينبغى أن يكون ملما بثقافة تاريخية تتعلق بالعصر الذى يدرسه . ومن الواضح أن الأصل التاريخى يدون بعد آخر حادث ورد به ، ولكن لا يعرف دائما متى تم ذلك التدوين ، أبعد آخر حادث ورد به بزمن قصير أم طويل ؟ وهل يمكن تعيين تاريخ تدوينه على وجه التحديد ؟

ومن الجوانب الأخرى التى تحتاج إلى تحقيق دقيق ، المسألة الخاصة بتعيين المكان الذى دون فيه الأصل التاريخى ، وهى مسألة ترتبط بالجوانب السابقة ، فالحق أنه سواء أكان النص الذى بين يدى الباحث نصا من الدرجة الأولى من حيث القيمة التاريخية أم من الدرجة الثانية ، فمن الضرورى للباحث أن يسعى إلى معرفة مكان كتابته ، إذا لم يكن هذا مدونا ، بل حتى ولو كان مدونا ، فعليه أن يتثبت من ذلك ، فمثل هذا التدقيق يفيدنا فى معرفة الإجابة عن تساؤلات مهمة : فهل دون شاهد العيان أخبار الحوادث فى مكان حدوثها أم فى مكان بعيد عنه ؟ وهل أخذ معلوماته عن أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم وبذلك تصبح هذه المعلومات مصدرا من الدرجة الثانية ؟ وأين كان ذلك ؟ وهل كان التدوين فى مكان يجعل كاتب الأصل التاريخى قادرا على تصوير الوقائع تصويرا صحيحا أم أن التدوين حدث فى مكان بعيد ، واعتمد على الذاكرة وبالتالى فى سرد الوقائع ؟ وقد يمكن التوصل إلى معرفة ذلك من المعلومات العامة عن الكاتب (٣٤) .

، وقد وضع " فان دالين " قائمة بمجموعة من التساؤلات ، تلخيصا لكل ما سبق مما يتصل بالنقد الخارجى أو الظاهرى ، وبالتالى لا يستقيم أمر هذا النقد إلا بعد الإجابة عليها ، من هذه التساؤلات (٣٥) :

- متى ظهرت الوثيقة ؟ وأين ظهرت ؟ ولماذا ظهرت ؟ ومن هو مؤلفها ؟ وهل هى النسخة الأصلية أم نسخة منقولة ؟ وإذا كانت منسوخة ومنقولة فأين الأصل ؟ وهل يمكن الحصول عليه ؟

- فى حالة التقارير التربوية والتعليمية ، على الباحث أن يتحقق من شخصية كاتبها ، وهل هو شخص واحد أم عدة أشخاص ؟ وهل هذه التقارير صادرة عنه أو عنهم فعلا ؟ أم أنها تجميع أو تلخيص لتقارير سابقة ؟ وهل هذه التقارير فيها تعديل بالحذف أو بالإضافة أو التبسيط ؟ وهل هى مؤرخة وموقع عليها بأسماء أم غير مؤرخة وبدون أسماء ؟ وهل يوجد فى داخل فى داخل هذه التقارير ما يكشف من أصلها ؟

- هل تطابق لغة الوثيقة ، وأسلوبها وخطها ، ومجازها أو طباعتها أعمال المؤلف الأخرى ، والفترة أو العصر الذى كتبت فيه هذه الوثيقة ؟ وهل يظهر المؤلف جهلا بأشياء كان ينبغى أن يعرفها شخص تلقى مثل تعليمه وثقافته وعاش ذلك العصر الذى تنسب إليه الوثيقة ؟ وهل غير أى شىء آخر فى الوثيقة ، سواء أكان ذلك عن غير قصد نتيجة النسخ غير الدقيقة ووجود أخطاء فى النسخة المنقولة أم عن قصد بحذف أشياء منها وإضافة أجزاء منها وإضافة أجزاء إليها ؟

- هل يكتب عن أشياء ووقائع لم يكن ليستطيع أن يعرفها شخص عاش عصر الوثيقة ؟ وهل هناك فاصل زمنى بين هذه الوقائع والأحداث وبين زمن الكتابة عنها وتسجيلها ؟ وكيف كتبت الوثيقة ؟ وهل كانت من الذاكرة ؟ وهل انفرد المؤلف بهذا العمل أم رجع وتشاور مع آخرين ؟

- ما هى شخصية المؤلف وأخلاقه وسماته الشخصية ، ومكانته ؟ ومدى اهتمامه بالأحداث التى يكتب عنها ؟ ومدى كفايته التى تمكنه من ملاحظة وفهم الوقائع والأحداث وتسجيلها أو التأريخ عنها ؟

النقـــــد الباطنـــى (الداخلى) :

عندما يقوم عالم للنبات بوصف شكل نبات معين وطوله ، وكذلك إذا رأينا عالما فى الكيمياء يصف تفاعلا حدث بين عنصرين أو أكثر ، فإننا عادة نأخذ ما يصلون إليه من نتائج مأخذ التصديق والتسليم ، لا لشىء إلا لأننا نعرف المنهج الذى استندوا إليه فى وصفهم ، ونعرف أى أدوات استخدموها مما هو موصل بالفعل إلى النتائج التى توصلوا إليها ٠ لكن هذا الموقف من التسليم والتصديق ، يختلف إلى حد كبير إذا قرأنا وصفا لابن جبير عن مدرسة رآها فى هذا القطر أو ذاك من أقطار العالم الإسلامى التى زارها فى رحلته المشهورة ، لا مكابرة وعنادا ، ولكن لأننا لا نعلم على وجه الدقة واليقين بأى السبل الصحيحة اعتمد رحالتنا فى وصفه هذا ٠ وبطبيعة الحال ، فنحن لا نستطيع أن نظل فى حالة شك معلقين الحكم عليه بالصحة أو عدمها ، وإنما يدفعنا المنطق العلمى أن نسعى للتحقق مما نشك فيه (٣٦) ٠

وعندما نقوم بعملية نقد لمحتوى الوثيقة كى نستقر على ما يمكن قبوله فيها باعتباره حقا وصوابا أم لا ، فإن مثل هذا النقد هو الذى يسمى نقدا باطنيا أو داخليا ٠ لكن ما يجىء فى الوثيقة إنما هو الحلقة الأخيرة فى سلسلة طويلة متعددة الحلقات من العمليات والإجراءات ، لا يوقفنا الكاتب عادة على تفاصيلها ٠ فإذا كان الجبرتى ، مثلا ، إذا كان قد لاحظ وتتبع جملة من الوقائع والأحداث مما يتصل بالتعليم فى الأزهر فى القرن الثامن عشر ، وعبر عنها بكلمات وعبارات دونها فى كتابه ، فإلى أى حد جاءت هذه الكلمات والعبارات مصورة تصويرا أمينا ووافيا ودقيقا لهذه الوقائع والأحداث ؟ هنا لابد من عملية " تحليل " لهذه الوقائع ، وما جاءت العبارات تصوره لنميز بين الصحيح وغير الصحيح مما جاء فى النص ، وهذا ما يؤكد أن عملية " التحليل " عملية جوهرية فى مسألة النقد ٠

وحتى يمكن للباحث أن يقوم بتحليل يطمأن إليه من الناحية المنطقية ، من الضرورى أن يعيد تركيب مختلف العمليات التى مفروض أن يجريها كاتب النص ، وذلك لإخضاعها لعملية فحص وتدقيق سعيا للكشف عما إذا كانت كل خطوة قد تمت على الوجه المفروض أن تجرى عليه أم لا ؟ فالباحث مطالب بأن يمر بنفس الخطوات

التى مر بها كاتب الوثيقة منذ اللحظة الأولى التى شاهد فيها الكاتب الواقعة ، إلى أن بدأ يمسك القلم ليدون وصفا لما رآه . ومن الواضح أن هذه العملية " الراجعة " إلى الوراء تسير فى عكس الاتجاه الذى سار فيه الكاتب . ويلاحظ بعض علماء المنهج التاريخى أن هذا النهج شاق ومرهق وطويل ، مما قد لا يطيقه كثيرون (٣٧) .

ومن هنا فإن الجمهرة الغالبة من الباحثين يلجأون إلى طريق مختصر ، دون أن يفقدهم هذا الطريق الدقة الواجبة ، ويقوم هذا الطريق على مجموعتين من عمليات التحليل (٣٨) :

١ - تحليل محتويات النص التاريخى بما اصطلح على تسميته بالنقد الباطنى الإيجابى من أجل التثبت من صدق ما تصفه العبارات والكلمات ، وكذلك التحقق مما يقصده الكاتب فيما كتب .

٢ - إخضاع الظروف المختلفة التى أحاطت بكتابة النص ، مما اصطلح على تسميته بالنقد الباطنى السلبى ، وهذا من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة .

ونقدم فيما يلى شرحا لكل من عمليتى النقد الإيجابى والنقد السلبى وهما قوام النقد الباطنى :

١ - النقد الباطنى (الداخلى) الإيجابى : والهدف منه أن يسعى الباحث بكل ما أوتى من عزم وجدية أن يتخلص مما يمكن أن " يلون " قراءته وفهمه للنص التاريخى ، ذلك أن هناك عددا من الباحثين يقع أسير تصورات ومفاهيم خاصة مسبقة قد تجعله قارئا " صيادا " ، وكأن عينيه لا تريان إلا ما يتفق وهذه الأفكار والمفاهيم الخاصة ، فيفهم ما قد لا يريد النص قوله ، ويفسر من عناصره ما قد يكون بعيدا عن ذهن كاتب النص الأصلى ، وبذا يتحول النص إلى نص آخر خلقته تصوراته الشخصية . وقد يحدث هذا بغير وعى ، وهو كثير احتمال الحدوث مع هؤلاء " المذهبيين " جامدى الفكر ، أصحاب تلك المذاهب ذات الطابع الشمولى الذى يرى أن هذا المذهب هو المالك الوحيد للحقيقة وأن غيره بالضرورة يفتقدها ، ومن أبرز الأمثلة على هذا الصنف ، الكتابات التأريخية لبعض الماركسيين المفتونين بالتفسير المادى للتاريخ ،

وكذلك غيرهم عندما يكونون ممن ينكرون الدين ، ولا يملكون الشجاعة لإعلان ذلك ، فيتخفون وراء دراسات يزعمون لها العلمية ، ويكرسون جهدهم فى قراءة النص الدينى بحيث ينتهون به إلى ما يقوض أساسياته ومقوماته ،وكذلك بعض المتعصبين من المنضوين تحت لواء التيار الدينى ، أيا كان ، إسلاميا أو مسيحيا أو يهوديا .

إن ما يحدث فى هذه الحالة أن الباحث عندما يرى وقائع وأحداث لا تتفق مع ما " عشش " فى ذهنه ، فهو إما أن يغفلها ، وإما أن يسهو عنها ، وإما أن يجهد نفسه فى تأويلها حتى تتسق مع المجرى العام لفكره واتجاهه ، وبهذا نرى النص التاريخى وقد تحول على يديه متشكلا بالشكل الذى " يريده " أن يكون ، لا وفقا للشكل الذى ينبغى أن يراه به . ولعل كل هذا هو مما قد سبق أن فصلناه عندما كنا نتناول مسألة العلمية فى البحث التاريخى . وقد يزعم هؤلاء الذين نشير إليهم فى السطور الأخيرة من الفقرة السابقة أنهم يجددون ، ويعكسون التقدم الذى حدث فى البحث العلمى الخاص بقراءة النص ، وبالتالى فهم غير تقليديين ، يبتكرون ويبدعون ، بل ويرمون غيرهم بأن جمودهم على الموروث ، قد " حجر " تفكيرهم ، وأغلق عيونهم عن أن ترى ما هو مستحدث وجديد فى ساحة البحث العلمى المعاصر .

إن من شأن هذا كله أن يبعد الباحث عن الوصول إلى الحقيقة التاريخية التى ينشدها ، فينبغى على الباحث التاريخى أن يبدأ عمله فى هذه المرحلة من البحث بتحليل دقيق للأصول التاريخية التى تقع تحت يده ، وأن يكون تعرضه الأساسى لاستخراج الحقائق منها بقدر المستطاع ، وليست الإضافة بما لا وجود له على تلك الأصول (٣٩).

والتحليل يشمل : إيضاح المعنى العام للوثيقة أو الأصل التاريخى ، ومجمل محتوياته ثم تفصيلاته ، ثم وجهة نظر الكاتب ، ورأى الباحث وملاحظاته وتعليقاته . وينبغى ألا تستخرج فقرة معينة أو تفسر دون فهم الأصل فى مجموعه ، حتى لا يخطىء الباحث فى استنتاجه . وتحليل أصل تاريخى معناه السعى إلى فهم الحوادث والآراء والأفكار الواردة به والتمييز بين كل على حدة .

وبناء على هذا نستطيع القول أن النقد الباطنى الإيجابى Hormeneutc هو عملية تحليل للأصل بهدف تفسيره وفهم معناه ، ومثل هذه العملية تمر بمرحلتين :

أولا – تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفى له .

ثانيا – إدراك المعنى الحقيقى ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه .

ولما كان الوصول إلى المعنى الحرفى يعتمد بالدرجة الأولى على عملية تحليل لغوى ، كان من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار بعض المبادىء التى يمكن تلخيصها فيما يأتى (٤٠) :

أ – ألفاظ اللغة مثل الكائنات الحية تتطور معانيها ودلالاتها ، لا بالمعنى البيولوجى الذى قصده دارون ، وإنما بالمعنى التاريخى الاجتماعى ، كما يحدث بالنسبة للفكر وللجماعات البشرية ، ومن هنا فكثيرا ما نرى كاتب النص التاريخى يستخدم لفظا بمعنى يختلف عن هذا الذى نستخدمه به اليوم ، وبطبيعة الحال فإن استقامة فهم النص تقتضى الوعى بالمعنى الذى قصده كاتب النص ، لا المعنى الذى نعرفه من معانى اليوم .

إننا قد نجد فى وثيقة من تاريخ التعليم المصرى منذ قرن مضى تتحدث عن " تعليم أهلى " ، فلا ينبغى أن يسرع الباحث المعاصر فى قراءتها بأنها ترادف التعليم " الخاص " اليوم ، ذلك لأنها كانت تقال فى مواجهة التعليم الحكومى الخاضع لسيطرة الاحتلال البريطانى ، " فالأهلية " هنا مقصود بها " الوطنية " ، ولذا فلم تكن مشروعا تجاريا استثماريا ، على عكس ما هو مقصود من المدرسة الخاصة اليوم التى يقصد به أن ملكيتها تعود إلى واحد أو أكثر ، وتستهدف الربح والاستثمار .وفى فترة من الفترات دعا مصطفى كامل إلى إنشاء " كلية جامعة " ، وكان المقصود بها " مجمعا " تعليميا يشمل مراحل التعليم المختلفة من الابتدائى حتى الجامعة ، لكننا نفهم منها اليوم أنها تعنى فقط المرحلة العالية ، ولعل المعنى القديم الذى ما زال مستمرا نراه فى " كلية رمسيس " بالقاهرة ، وإن كانت لا تشمل مرحلة تعليم عال . ومما يمكن سوقه مثالا ثالثا على ذلك تسمية المدارس التى كانت تقدم تعليما متقدما فى مصر زمن محمد على

" بالخصوصية " ، إذ قد يتصور بعض المعاصرين لأول وهلة أنها ترادف ما نسميه الآن التعليم الخاص ، وهذا غير صحيح.

ب - تختلف بعض المفردات والألفاظ اللغوية من إقليم لآخر ولذا يجب أن يكون الباحث ملما بمدلول الأفاظ فى المنطقة والإقليم المتصل بالنص ، فى هذا العصر بالذات الذى كتب فيه النص ، ويمكن أن يستعين الباحث فى ذلك بالمعاجم اللغوية . ومن الأمثلة على ذلك أن المعاهد التعليمية الدينية تسمى فى اليمن " المعاهد العلمية " ، وهذه التسمية مناقضة لما قد يفهمه الباحث المصرى المعاصر ، وهذه التسمية اليمنية ، تتسق مع ما كان قد درج عليه السلف طوال قرون عدة من أن العلم هو العلم الدينى ، بينما نعنى فى مصر اليوم بالمعاهد العلمى ، أى تلك التى تعلم علوما تجريبية حديثة . وفى الكويت يستخدمون مصطلح " التعليم الخاص " قاصدين به " التعليم الفنى " ، وهو واضح الاختلاف عنه فى الاستخدام المصرى .

كذلك فإنه من المهم للغاية أن يكون الباحث ملما بالأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من اللغات فى عصر من العصور أو بكتابة كاتب معين .

ويفرض النقد الباطنى الإيجابى أيضا أن يلتزم الباحث ، كلما أراد أن يستشهد بنص ، ألا يدخل عليه أية تعديلات ، إذ قد يتصور أن النص إذا كانت به أخطاء فلابد من إصلاحها ، أو أنه إذا كان مكتوبا العامية ، يمكن تغييره إلى الفصحى ، وهذا غير جائز ، فأحيانا ما يتغير ترتيب الكلمات أو العبارات عند تحويل النص من العامية إلى الفصحى ، وهذا الترتيب قد يكون مؤديا إلى تغيير فى المعنى يبعدنا عما قصده الكاتب بالفعل .

ج - ينبغى ألا تفسر كلمة أو جملة ما بذاتها فحسب ، بل ينبغى أن تفسر فى ذاتها وفى نطاق السياق العام للنص التاريخى ، فلابد من دراسة المعنى فى جزئيات النص لفهم معناه العام ، كما أنه لابد من دراسة معناه العام لفهم جزئياته .

د – لكل كاتب طريقته فى التعبير ، مما يجعلنا نعيد ما سبق أن نوهنا به من ضرورة أن يكون الباحث ملما بطريقة الكاتب فى الكتابة من حيث الأسلوب واللغة ، وما شابه ذلك من وسائل التأكد من صحة نسبة النص لهذا الكاتب بالذات . ومما يعين على ذلك أن يقرأ الباحث الذى يريد تحقيق نص لكاتب بعينه ، كتابات أخرى له (٤١).

وبالقدر الذى يلتزم فيه الباحث بمثل هذه القواعد والتوجيهات بالقدر الذى يستطيع به أن يصل بالفعل إلى ما يمكن أن نسميه بالمعنى الحرفى للنص أو المعنى الظاهر له . لكن ، هل هذا هو نهاية المطاف ؟ كلا ، فلابد من أن نضع فى الاعتبار احتمال أن يكون ظاهر النص لا يعبر بدقة عما يريده صاحبه ، وخاصة فى منطقتنا العربية فى معظم عهودها حيث يفتقد الكاتب غالبا حرية الحركة فكرا ، ومن هنا فقد يعمد إلى استخدام المساحيق وصنوف المكياج اللغوى حتى لا يصرح بما يهدف إليه ، وأشهر الأمثلة على ذلك ما نراه فى الأدب ، شعرا ورواية ومسرحا ، عندما يجرى الكاتب أحداثه فى فترة تاريخية أقدم كثيرا من الفترة الى يعيشها ويسوقها فى شكل مشابه لما يجرى فى حياته ، ثم يطلق لقلمه حرية الحركة فى التعبير آمنا من المؤاخذة ، على اعتبار أنه يتحدث عن عصر مضى ، ربما من عدة قرون !! وأذكر مثالا لهذا أننا عندما شاهدنا فى أوائل الستينات مسرحية لعبد الرحمن الشرقاى بعنوان (الفتى مهران) ، عن عصر مملوكى ، إذا بنا نشعر وكأن الكاتب كان يريد أن يوجه نقدا لبعض أساليب الحكم فى عهد عبد الناصر ، وبخاصة ما يتصل بالحرب التى كان الجيش المصرى يخوضها على أرض اليمن ، وقد أدرك معظم الحاضرين مغزى ما كان يمثل من حوارات ، فكانت الأكف تلتهب بالتصفيق الحاد طالبين الإعادة وكأنهم يسمعون لحنا جميلا ، وما كان ذلك إلا تعطشا لسماع نقد افتقدوه فى قنوات التعبير الصريح .

وفضلا عن ذلك فإن هناك من الكتاب من يكثر من عبارات التحسين اللغوى التى تتبدى فى صور مجازية ، مثل التشبيهات والاستعارات وألوان المبالغات والمجازات والكنايات ، فكل هذه الصور عادة ما لا تعطى المعنى المقصود مباشرة ، مما يوقع بعض الباحثين فى خطأ فهم النص فهما قد لا يتفق تماما مع ما يريده الكاتب . ومن ثم فمن الضرورى ألا تؤخذ النصوص دائما بما عليه من مظاهر (٤٢) ، ولعل هذا يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من قبل من أهمية أن تتوافر لدى الباحث مهارة قراءة ما بين السطور ، وما وراء النص ، وإن كان هذا يمكن أن يوقع الباحث فى خطأ آخر ، وهو

الإخفاق فى التأويل الصحيح ، وفتح الباب للنزعات الشخصية والتعصب المذهبى لتحويل مجرى النص فى الاتجاه المرغوب فيه من قبل الباحث لا فى الاتجاه الذى أراده كاتبه .

من أجل هذا فقد أكد علماء منهج البحث التاريخى على ضرورة أن ننظر أولا فى النص ، فإذا وجدناه غامضا أو غير محدد ويختلف مع ما نعرفه من أقوال أخرى للمؤلف ، أو توجد به تلميحات وإشارات تتبدى أحيانا فى شىء من الوضوح ، وغالبا فى اختفاء وإيماء ، فإن علينا أن نعتبر أن النص هنا يجب ألا يؤخذ بحروفه ، بل علينا أن نفترض معنى خفيا قصد إليه المؤلف واضطر إلى إخفائه لأسباب عديدة ، مثل تلك التى أشرنا إلى بعض منها .

ولهذه الطريقة فائدة كبرى فى استخراج كثير من معانى الرموز وتفسير بعض الإشارات الغامضة ، كما نجد مثلا لدى الملحدين وأصحاب البدع فى الحضارة الإسلامية حيث يستخدمون ألفاظا مثل " الدنيا " و " الدهر " و" الزمان " ، ويقصدون بها فى الحقيقة " الله " ، تعالى سبحانه عما يرجفون ، ولكن ، لأنهم يريدون أن يصبوا عليه لعناتهم ، وينسبوا إليه كل المصائب والبلايا ، وهم بالطبع لا يستطيعون ذلك علنا وصراحة ، يتخفون وراء مثل هذه الألفاظ ، ولعل هذا يفسر لنا القيمة الكبيرة للحديث المشهور الذى يطلب منا فيه النبى صلى الله عليه وسلم بألا نسب الدهر فإن الله هو الدهر ، لكن البعض قد أصم أذنيه بكل أسف عن هذا التوجيه النبوى الكريم (٤٣) .

إننا ، وفقا لهذا الذى شرحناه ، يمكن أن نصل إلى أقرب تحديد ممكن لمعنى النص مما يقصده صاحبه ، وبهذا نكون قد قمنا بعملية نقد إيجابى ، توجب الانتقال بعدها إلى خطوة أخرى مكملة هى عملية النقد الباطنى السلبى .

٢ – **النقد الباطنى (الداخلى) السلبى** : إذا كان البحث من خلال عملية النقد الباطنى الإيجابية يستطيع أن يصل إلى أقرب نقطة ممكنة مما قصده الكاتب من معانى وما أراد أن يصوره من وقائع وأحداث ، فإن هذا وحده لا يكفى للوصول إلى المعلومات المباشرة والضرورية عن مثل هذه الوقائع ذاتها . صحيح أن كاتب النص

ربما يكون قد شاهد بنفسه ما يكتب عنه من وقائع ، لكن لا بد أن نتنبه إلى أن هذا الذى كتبه إنما يمثل فهمه هو للوقائع وطريقة تعبيره عنها ، لكنها ، غالبا ، لا تبين لنا كيف شهد هذه الوقائع ؟ ، ولا كيف حدثت ؟ وما هى الآليات التى عن طريقها حدث ما حدث ؟ وما هى جملة المتغيرات المحيطة ؟ وما علاقة المشاركين فى الحدث بالمسئول عن التعليم ، سواء من الناحية الشخصية أو الوظيفية ؟

ثم إن ما يدونه كاتب النص التاريخى ربما لا يطابق لما عرفه حقيقة ، ذلك لاحتمال أن يكون " شاهد زور " ، يكذب ، طمعا فى ذهب المعز أو خوفا من سيفه ، ومثل هذا النفر كثر فى كل زمان ومكان ، خاصة فى البلدان التى عاشت ، أو ما تزال تعيش نظاما فرديا مستبدا ، مما يوجب اتخاذ الكثير من الحيطة والحذر عند قراءة نص تاريخى لكاتب نعلم مقدما أنه كان ممن يرتبطون بهذا المسئول التعليمى الكبير أو ذاك . ومن المحتمل أن يكون الكاتب قد انخدع بغير قصد ففهم ما لا يصور الحقيقة ، وربما يكون قد أخطأ فى رصد بعض ما حدث (٤٤) .

وإن تعارض المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين يجعل من الضرورى للباحث التاريخى أن يختبر هذه المعلومات ويفحصها ، لكى يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها . ولابد للباحث من أن يستخدم القاعدة المنهجية الشهيرة : الشك أقرب الطرق الموصلة إلى اليقين ! وأنه بالفعل " جل من لا يسهو " ، واحتمالات الكذب لابد أن تكون واردة ، فابن آدم " خطاء " ، فإذا كان خير الخطاؤون التوابون ، فإن خير الباحثين فى الدراسات التاريخية هم الشاكون شكا منهجيا ، من أجل الوصول إلى صورة حقيقية للوقائع بعد فرزها لتجنب غير الحقيقى والاحتفاظ بالحقيقى ، بقدر المستطاع .

ولما كانت خطوات النقد الباطنى تتميز بصعوبتها ، يضطر الباحثون فى جمهرتهم إلى الاكتفاء بالبحث عما إذا كان كاتب النص معاصرا لما يصوره النص من وقائع ، وعما إذا كان شاهد عيان لها ، وعما إذا كان أمينا وحسن الاطلاع على الأخبار ، وعما إذا كان قد عرف الحقيقة أو عما إذا كان أراد أن يقولها ، وصفوة القول ، فإن البحث بهذه يتركز حول الاطمئنان على أن كاتب النص هو محل ثقة فيما كتب (٤٥).

ومن المتوقع أن نسمع صيحات البعض بأن هذا قصور ، ومعظم المتخصصين يعترفون بذلك ، لكن الأمر هنا يحكمه منطق " ما لا يدرك كله لا يترك كله " ، أو بمعنى آخر فإن نصف دقة خير من انعدامها كلية ، فكأننا فى منطقة وسط بين الصورة العامية العامة للتأريخ وبين المنهجية العلمية الدقيقة ، ومن يدرى ؟ أفليس محتملا أن يؤدى التقدم المضطرد فى المعرفة البشرية وأدوات ووسائل الحصول عليها إلى التوصل إلى ما يمكن أن يجعل الدقة هنا تتجاوز منطقة " النصف " لتصل ، إن لم يكن لنهايتها ، فعلى الأقل ، إلى ما يقرب جدا منها ؟

وعلى هذا يمكن القول أن النقد الباطنى يفضى إلى قاعدتين عامتين (٤٦) :

أ - لا يكفى لإقرار الحقيقة العلمية مجرد الشهادة ، فلابد من الاستناد إلى أسباب خاصة تبرر الاعتقاد بصحتها ٠ صحيح أن تأكيد المؤلف على صحة الواقعة التى يسوقها أمر يمكن قبوله فى بعض الأحوال ، لكن ، من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الاطمئنان والثقة للتصديق ، من الضرورى إخضاع كل قول للفحص ٠

ب - من المستحيل أن يقوم الباحث بنقد الوثيقة جملة ، ومرة واحدة ، ذلك أن المتفق عليه بين خبراء المنهج التاريخى ، ضرورة تحليل النص إلى عدد من العناصر التى يتكون منها لفحص كل منها على حدة ٠ إن العملية هنا أشبه بما يقوم به الطب لضمان صدق عملية الفحص الطبى ، لابد من فحص عناصر ومكونات الجسم كلا على حدة ٠ وفى كثير من الأحوال قد نجد أن الجملة الواحدة فى النص محتوية على عدة أقوال ، مما يؤكد أهمية التحليل إلى العناصر الجزئية بحيث لا يفلت من الباحث معنى له أهميته فى فهم وتقدير النص ٠

وتصنف الدراسات المتخصصة مجموعة الاحتمالات التى يجب على الباحث التنبه لها وهو يقوم بعملية النقد الباطنى السلبى إلى فئتين :

الأولى ، تستهدف أن يتثبت الباحث من مدى صدق كاتب النص التاريخى ٠

الثانية ، تستهدف أن يتثبت الباحث من مدى صدق المعلومات ، على اعتبار أن من المحتمل أن يكون الكاتب قد خدع فيها دون أن يدرى ٠

ونفصل فيما يلى المجموعة الأولى من الاحتمالات (٤٧) :

١ - فمثلما يحدث بالنسبة إلى بعض أجهزة الإعلام فى عصرنا الحاضر عندما تسوق إلى الناس أنباء أو تحليلات ، تعلم هى أنها غير صحيحة ، أو مبالغ فيها ، أو مجتزأة ، هادفة من ذلك تخليق مواقف واتجاهات تخدم أغراض بعض القوى ، أو تعمل على دفع بعض التحركات التى تفيدها ، يحدث أحيانا أن يفعل كاتب النص التاريخى شيئا من ذلك ، وتزداد خطورة هذا الاحتمال خاصة إذا احتوى على بعض المعلومات الصحيحة ، فمثل هذا الشكل ، يدفع كثيرين إلى الوقوع فى أسر التصديق دون التدقيق فيما يحتمل أن يكون عليه الكاتب من مجانبة لجانب الصدق فى أجزاء أخرى ربما تكون هى الأهم ، أو الأخطر .

٢ - ومن المحتمل أن يكون كاتب النص قد تعرض لظروف قهر وتعذيب ، من أجل إرغامه على كتابة نص لا يصور الحقيقة كما هى وإنما كما يراد لها أن تكون . ومن هنا يجب أن تؤخذ " الاعترافات " التى تنقل عن بعض المسجونين أو المعتقلين من أصحاب الفكر المغاير ، بقدر كبير من التحفظ والحذر . وقد لا يكون الأمر بالضرورة أمر سجن أو اعتقال ، فقد يقع مثل هذا الإرغام للكاتب وهو يمارس حياته العادية ، لكن تحت ضغوط حصار ظالم ، وإطلاق إشاعات كاذبة ، وتهديدات متتالية ، فيضطر إلى قول ما لا يؤمن به ، كاذبا .

٣ - ولربما كان الكاتب منتميا إلى طائفة أو حزب أو مذهب ، من تلك الطوائف أو الأحزاب أو المذاهب التى تقوم على التعصب الذميم ، فيعمد إلى الكذب ، " تبييضا " لصفحات من يشاركونه ما يرى ويؤمن ، و" تلويثا " لمن يغايرونه رأيا وفكرا . وغالبا ما يكون الكاتب فى ذلك مدفوعا فى الحقيقة بما يدخل فى باب الدفاع عن النفس ، فكأنه وهو يروج لهذه الحسنات التى يزعمها للاتجاه المنضوى تحت لوائه ، يقول للناس وللتاريخ أنه على صواب ، وفى نفس الوقت ، وهو يروج لأكاذيب عن مغايريه ، فكأنه يقول لهؤلاء أنه قد سلك طريق الحق عندما لم ينضو تحت لواء فكرهم الخاص .

٤ – وقد يكون الكاتب من هذا النفر من الكتاب الذين يتصورون أنهم مبعوثو العناية الإلهية إلى البشرية ، وأنهم على درجة من الإبداع والابتكار غير مسبوقة ، وربما غير ملحوقة ، فيداخلهم الغرور والكبر والنرجسية المفرطة ، مما يدفعهم دفعا إلى هجوم شرس يتجاوز حدود الصدق ، عندما يتحدثون عن آخرين يرون فيهم خطر الندية والمنافسة ، كما يدفعهم دفعا إلى الإفراط فى تحسين الذات وتجميلها ، بسوق المعلومات غير الصحيحة التى تؤكد هذا التحسين وذاك التجميل الكاذبين ويقذف بالكاتب فى خانة المخالفة المؤسفة للحقيقة التاريخية .ولا يقتصر هذا الاحتمال على سلوك كاتب نحو نفسه فحسب ، بل هو يمكن أن يقع له بالنسبة لجماعة ينتمى إليها .

٥ – وربما جنح الكاتب إلى منافقة الرأى العام و" تخديره " ، فيذيع أخبارا غير صحيحة أو غير دقيقة ، أو يركز على جوانب دون غيرها ، من أجل التأثير على الناس بما يتفق وما تريده القيادة السياسية ، وقد شاع هذا لدى كتابات بعض كبار الكتاب الذين يصطفيهم الحاكم دون غيرهم ، وليس عسيرا أن يعرف القارىء أمثلة من هؤلاء ، وخاصة فى العهود الحديثة .

٦ – وإذا كنا نحبذ الأسلوب الأدبى فى بعض الأحوال فى صياغة الكتابة التاريخية ، إلا أن هذا الأسلوب سلاح ذو حدين ، إذ قد يعمد إليه البعض ، بنية خبيثة ، يستهدف من ورائه أن يوقع فى وهم القارىء ما يجعل حالة الإعجاب بالأسلوب تسلبه القدرة على التمييز بين الصدق والكذب ، " فينفخ " فى بعض الألفاظ مبالغا ، ويفعل عكس ذلك لألفاظ أخرى ، ويقدم ويؤخر ، إلى غير هذا وذاك ، مما يدخل فى باب " اللعب اللغوى " مما قد ينطلى على بعض القراء (٤٨) .

أما المجموعة الثانية من الاحتمالات ، فيمكن تلخيصها فيما يلى (٤٩) :

١ – فمن المحتمل أن تكون الظروف قد هيأت لكاتب النص أن يكون شاهدا للواقعة التى يكتب عنها ، ولربما لا يكون واعيا بأن هناك من الظروف الأخرى ما حجب عنه الملاحظة الدقيقة الموضوعية ، ومما يقع فى هذا ، الداوفع الشخصية الخاصة ، بعض احتمالات نقص فى وسائل الإدراك ، ومن المؤسف أن مثل هذه الاحتمالات من العسير

تحديدها بدرجة يمكن الاطمئنان إليها ، ومن هنا فيكتفى بتبين : هل المؤلف قد حمل على إساءة الملاحظة ؟

٢ - ثم هناك احتمال ألا يكون كاتب النص فى وضع يسمح له بالملاحظة الدقيقة ، تلك الملاحظة التى لا تخلو من الإشارة إلى شروطها وعوامل ضبطها كافة الكتابات الخاصة بمناهج البحث عموما ومنهج البحث التاريخى على وجه الخصوص . وعلى أية حال ، يصبح من المطلوب من الكاتب أن يسجل مشاهداته فورا ، وبنظام محدد للتسجيل ، وأن يحدد منهجه بدقة (٥٠) .

٣ - كذلك فإن من المحتمل أن الوقائع التى كتب عنها الكاتب لا تكون نتيجة ملاحظة مباشرة منه ، على الرغم من أن ذلك كان أمرا متاحا له ، لكن شيئا من الكسل ، أو الإهمال ، أو العجلة ، أو ظروف مفاجئة داهمته ، اضطر إلى الاعتماد على ما سمعه عنها من آخرين ، الله أعلم بمقدار أمانتهم فى النقل والوصف المطابق .

٤ - وفى بعض الحالات قد نجد وصفا وسردا لكاتب فى نصه عن حديث دار بين وزير ومسئول أو شخص آخر ، أو بين زعيم أو رئيس أو ملك ومسئول لديه ، بحيث لا يكون أحد آخر حاضرا ، وقد نجد وصفا لحادث خبيث لم يكن متاحا مشاهدته لأحد ، أو سرا شخصيا غير مذاع ، وربما يصدر كاتب النص حكما على أمر من تلك الأمور التى لا تفصح عن نفسها .. فى كل هذه الحالات ، يضطر بعض الكتاب أن يعتمدوا على مجرد " الحس " ، أو " الاستنتاج " ، أو " التصور " ، دون أن ينبه على ذلك فى كتابته ، فيقرأ القارىء النص ظانا أنه نتيجة معاينة ومعايشة ، خاصة إذا جاء الوصف على قدر كبير من الحبكة والمهارة فى الصياغة ، لكن ، من الكتاب من يوضح أن ما يرويه لم يكن وليد ملاحظة شخصية ، اتساقا مع طبيعة هذه الظروف التى أشرنا إليها ، وإقرارا بصعوبة ذلك إلى حد كبير ، فإلى أى حد توافرت المادة الكافية لدى ذلك الراوى أو الكاتب ؟ وهل كان دقيقا فى استخدامها ؟ (٥١) .

٥ - وأحيانا ما يفتقد كاتب النص ، ما هو ضرورى لدقة التعبير ، وصدق الوصف ، والالتزام بما هو واقع ، فتجىء عباراته غير مصورة بالضبط ما أراد أن يكتب عنه ،

ولا يعفيه من أن نشك فى وصفه ، ونتحسب ونتحفظ ، أن يكون معروفا بالذكاء والعدل والرغبة فى التثبت ، والحرص على تجنب ألوان الزيغ ومسايرة الهوى الشخصى ٠

إثبات الحقائق وترتيبها :

وهنا نجد أننا قد أصبحنا أمام خطوة ، هى الخطوة قبل الأخيرة ، على طريق طويل ممتد من المعاناة البحثية والمشقة الفكرية ، وهى - أى هذه الخطوة قبل الأخيرة - تتطلب بدورها عددا آخر من العمليات الأساسية التى نشير إليها فيما يلى (٥٢) :

فعبر عمليات نقدية مختلفة ، من المفترض أن نصل إلى كم من المعلومات والآثار والآراء المتصلة بالموضوع الذى نقوم بحثه ٠ لكن عملية النقد هذه نفسها ، قد تبين لنا أن ما وصلنا إليه من المعلومات والآراء يمكن أن يكون صحيحا ، كما يمكن كذلك ألا يكون كذلك ! إن هذا يعنى بصريح العبارة أن الباحث يخطىء إذا تصور أن عملية النقد كفيلة وحدها أن توصله إلى صورة مطابقة لما حدث بالفعل ، ومن ثم ، فما الذى لابد من عمله من أجل الوصول إلى ما أقرب ما يمكن الوصول إليه من يقين ؟

هنا لابد للباحث أن يشرع فى تصنيف ما قد توصل إليه من معلومات عن طريق العمل النقدى ، وهذا يعنى أن يجمع كل ما يتصل بحادثة بعينها بعضه مع بعض ، محاولا من خلال ذلك أن يرسم صورة أولية جامعة لجوانب الحدث ، ويعمد إلى المقارنة بين هذه الرواية وتلك ٠ لكن ، أحيانا ما لا يجد الباحث " تعددا " فى الروايات الخاصة بحادثة ما ، وإنما هى رواية " واحد " ، ورواية واحد فقط يصعب أن نعتمد عليها تماما ، إذ تظل ثقتنا بها محل تحفظ وشك ، وغاية ما نستطيع عمله ، هو أن نعلن للقارىء ذلك ، حتى لا نوقعه فى جب التصديق الفورى الكامل ، والثقة التامة ٠

فإذا ما أسعدتنا الظروف بالوقوف على عدة روايات بصدد نقطة واحدة ، ولمسنا قدرا من التعارض والتباين ، كان لابد من الاستعانة بعدد من القواعد الهادية التى توصل إليها جمهرة من علماء المنهج التاريخى فى البحث ، فما هذه القواعد (٥٣) ؟ هذا ما نحاول بسطه فيما يلى :

١ – نحن نعلم أن من أوليات البحث العلمى فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية التى تصطنع منهجا تجريبيا ، يقوم على المشاهدة والاستنتاج والمقابلة ، عدم اعتماد الشهادة الواحدة ، على الرغم من هذه العلوم تبحث فى مجال ليس مستحيلا فيه أن يضع الباحث يده على عامل بعينه يكون هو صاحب هذا الأثر أو ذاك ، أفليس البحث التاريخى أجدر بأن يكون كذلك ، خاصة وأن موضوعه يتسم بما هو معروف من التعقيد وتشابك العوامل ؟

٢ – إذا وجد الباحث نفسه أمام روايات مختلفة تتعدد ألوانها إلى ما قد يصل إلى حد التعارض ، فلابد أن يتنبه إلى أنه لا يقف موقف مصلح اجتماعى يسعى من خلاله إلى التوفيق بين أطراف متنازعة ، والوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف ، فالمقارنة ، والتمحيص ، ومقابلة الرواية بما يضادها ، لابد أن تلتزم جانب الحزم ، إذ قد يكون أحد الرواة على صواب ، والآخر على غير ذلك ، ويصبح رائد الباحث هو أن يصل إلى ما هو صواب ، فإذا لم يجد ، فلا جناح عليه إن أعلن ذلك ، فقديما قالوا : من قال لا أدرى فقد أفتى !

٣ – وفى عملية الاختيار بين الروايات المتعارضة ، نرجو أن يكون الباحث على وعى بأن المعيار لا يكون بكثرة العدد ، فقد تكون رواية واحدة هى الصحيحة ، وغيرها ، مهما كان عدده ليس صحيحا ، إذ كثيرا ما يكون تعدد الروايات غير راجع إلى تعدد الاجتهاد وعمليات البحث ، وإنما نتيجة نقل هذا عن ذاك ، فتتعدد الأشكال والصيغ ويكون المضمون واحدا ، فمن أدرانا أن الأصل الذى نقل هذا وذاك عنه كان على درجة الدقة المنشودة ؟

٤ – وأحيانا ما يجد الباحث نفسه أمام إجماع آراء ، أو ما يشبه الإجماع ، لكنها جميعا تتعارض مع ما أصبح معروفا من حقائق التاريخ ، وربما كان ما يروى عنه من أحداث يفتقد الترابط والتسلسل والانسجام المفروض بين حوادث التاريخ ووقائعه . فهنا ليس من اللازم أن يأخذ بهذه أو تلك .

٥ – من المفروض أن ما يصل إليه الباحث من نتائج ، يكون باعثا على درجة عالية من الاطمئنان والثقة ، ومثل هذا مما يتعسر تحقيقه إلا بقيام هذه النتائج على أسس سليمة من حيث الاستدلال ، وما اصطلح على تسميته بالمماثلة ، أى قياس النظير أو الاستقراء ٠

وفى كل هذه العمليات ، ووفق كل هذه القواعد والتوجيهات ، فإننا نجد أن عمل الباحث التاريخى مثله مثل ذلك الشخص القائم بالتحقيقات النيابية ، فهو يستدعى الشهود واحدا بعد آخر ، يريد أن يستنطقهم ، مدققا فى توجيه الأسئلة إليهم ، مواجها شهادة هذا بذاك ، وأحيانا ما يواجه الشخص نفسه بشهادة سابقة له ، ينسى ما قاله فيها ، ينظر إلى كل من يستدعيه للشهادة نظرة شك تستدعى التمحيص ٠ بل إن الباحث التاريخى ، لا يقف دوره عند حد دور " وكيل النيابة " ، فهو يمثل أيضا دور المدعى العام الذى يوجه الاتهام ، وفى نفس الوقت ، يقوم بدور الدفاع الذى يفند الاتهامات ، وأخيرا فهو يقوم بدور القاضى كذلك ، إذ أنه فى النهاية لابد أن يصدر حكما يكون مطمئنا إليه ، واثقا من عدله ، كل ذلك ، فى ضوء ما توافر له من معلومات (٥٤)٠

إن المؤرخ يتناول الروايات بعد أن تكون قد نقدت كما ذكرنا ، فيقارنها ويقابلها بسواها من الروايات المنقودة مثلها ، وما يزال يقابل ويقارن ، ويقارب ويوازن ، مقدما فى ذلك كله الشك على التصديق ، والاتهام على التبرئة ، ، إلى أن يكون قناعة ما عن الحادث وكيفية وقوعه ، فإذا فعل هذا وجد أنه لا يستطيع أن يجزم فى أحكامه إلا فى أحوال نادرة ، وأنه مضطر فى أكثر الأحوال إلى ترجيح رأى على رأى أو قناعة على قناعة ، أو إلى مجرد ذكر الروايات دون اتخاذ موقف منها ، إلى أن تظهر روايات أو تحقيقات جديدة تقوى عنده الشك أو الترجيح ، أو تمكن من الإثبات أو الإنكار (٥٥)٠

وبـــــعد ٠٠٠؟

فهذه هى جملة الجوانب والقواعد والمؤشرات والملاحظات التى استشعرنا وجوب وعى الباحث التأريخى فى المجال التربوى بها قبل أن يبدأ بعملية البحث الفعلى ، وهى ، كما يلمس القارىء قد تجعل من البحث التاريخى عملية غاية فى الصعوبة والمشقة ، على عكس ما قد يتصور البعض ، وهذا من شأنه أن " يخوف " مثل هذا البعض ! ونحن هنا نؤكد تلك الحقيقة المعروفة بأنه ليس هناك فى هذا الشأن ما يمكن تصوره صعابا يستحيل التغلب عليها ، فالتاريخ ملىء بالنماذج والأمثلة لباحثين ومؤرخين ، بالخبرة والكد والجدية وطول الممارسة والمثابرة استطاعوا أن يطوعوا الصعاب ليحولوها إلى " معينات " تجعل البحث التاريخى متعة تشبع ذلك النزوع الفطرى فى الإنسان ، ألا وهو حب الاستطلاع واقتحام المجهول ، ، وهم بذلك يسهمون فى عملية بناء المستقبل على أساس من الوعى التاريخى العلمى المستنير ، الذى هو شرط من شروط التقدم ، تحقيقا لتلك الأمانة التى كلفه بها الخالق عز وجل ، تلك الأمانة التى أبت السموات والأرض أن يحملنها وأشفقن منها ، مما جعل هذا الإنسان سيدا على سائر المخلوقات ٠

هوامـش ومـراجـــع

١ – ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت ، حرف النون

٢ – عثمان موافى : منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٢

٣ – المرجع السابق ، ص ١٠٣

٤ – المرجع السابق ، ص ١٠٤

٥ – محمد عواد حسين : صناعة التاريخ ، فى (مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، ١٩٧٤ ، ج٥ ، العدد الأول) ص ١٤٣

٦ – عثمان موافى ، منهج النقد التاريخى ،ص ٥

٧ – أسد رستم : مصطلح التاريخ ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٩ ، المقدمة ،

٨ – الحجرات / ٥

٩ – عثمان موافى ، منهج النقد التاريخى ، ص ٩٣

١٠ – جون ديوى : المنطق ، نظرية البحث ، ترجمة زكى نجيب محمود ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٤٩

١١ – عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ ، ص ١٨٦

١٢ – المرجع السابق ، ص ١٨٧

١٣ – لانجلوا وسينوبوس وآخرون : النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٨٣

١٤ – المرجع السابق ، ص ٨٤

١٥ – بول ماس : نقد النص ، فى المرجع السابق ، ص ٢٥٧

١٦ – النقد التاريخى ، ص ٧٠

١٧ – المرجع السابق ، ص ٧١

١٨ – سعيد إسماعيل على : اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٠٦

١٩ – المرجع السابق ، ص ٣٠٧

٢٠ – النقد التاريخى ، ص ٧١

٢١ – حسن عثمان : منهج البحث التاريخى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٨٤
٢٢ – المرجع السابق ، ص٨٥
٢٣ – قسطنطين زريق : نحن والتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٧١
٢٤ – عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، ص ١٨٩
٢٥ – المرجع السابق ، ص ١٩٠
٢٦ – حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ص ٨٩
٢٧ – محمد عواد حسين ، صناعة التاريخ ، ص ١٤٥
٢٨ – عثمان موافى ، منهج النقد التاريخى ص ١١٦
٢٩ – محمد عواد حسين ، صناعة التاريخ ، ص ١٤٦
٣٠ – روزنتال (فرانز) : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة صالح أحمد العلى ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٦٣، ص ٥٨
٣١ – حسان حلاق : مناهج الفكر والبحث التاريخى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨، ص١٢١
٣٢ – حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ص ١٠٣
٣٣ – حسان حلاق ، مناهج الفكر والبحث التاريخى ، ص ١٢٠
٣٤ – حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ص١٠٤
٣٥ – عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، ص ١٩٦
٣٦ – المرجع السابق ، ص١٩٧
٣٧ – لانجلوا وسينوبوس ، النقد التاريخى ، ص ١٢٥
٣٨ – المرجع اسابق ، ص ١٢٦
٣٩ – حسن عثمان : منهج البحث التاريخى ، ص ١١٨
٤٠ – المرجع السابق ، ص ١١٩
٤١ – شوقى الجمل : علم التاريخ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٦
٤٢ – المرجع السابق ، ص ١٤٧
٤٣ – عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، ص ٢٠٨
٤٤ – المرجع السابق ، ص ٢٠٩

٤٥ – لانجلوا وسينوبوس ، النقد التاريخى ، ص ١٣٦

٤٦ – المرجع السابق ، ص ١٣٨

٤٧ – حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ص ١٢٨

٤٨ – لانجلوا وسينوبوس ، النقد التاريخى ، ص ١٤٣

٤٩ – حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ص ١٣٠

٥٠ – لانجلوا وسينوبوس ، النقد التاريخى ، ص ١٤٧

٥١ – المرجع السابق ، ص ١٢٨

٥٢ – حسن عثمان ، مناهج البحث العلمى ، ص ١٣٣

٥٣ – محمد عواد حسين ، صناعة التاريخ ، ص ١٥٠

٥٤ – شوقى الجمل ، علم التاريخ ، ص ١٥٣

٥٥ – قسطنطين زريق ، نحن والتاريخ ، ٧٣